

القسم رقم ٥

"قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٥ "قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

التعديلات المدخلة على الفقرات:

٥.٥	(إضافة)
٥.٥
(أ)
(د)	مصروف الضريبة والزكاة باستثناء الضريبة المخصصة على البنود (هـ) و(ز) و(ح) (انظر الفقرة ٣٥.٢٩)

سبب الإضافة:

أضيفت الزكاة إلى الفقرة الفرعية (د) حيث تعد الزكاة من مصروفات الشركات في المملكة العربية السعودية

١٢.٥ (إضافة فقرة)

١٢.٥ يجب أن تفصح المنشأة بالتفصيل عما يلي:

١. الإفصاح عن الدخل من التمويل أو دخل الفوائد الناتجة من ودائع وقروض وسندات تقليدية باستقلال عن المصادر الأخرى مثل الإيجار التمويلي والمرايحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود... الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للدخل من التمويل أو دخل الفوائد. ويجب أن تفصح المنشأة عن دخل الفوائد من الودائع والقروض التقليدية أيا كان مبلغها.
٢. المكاسب الأخرى، مفصلة حسب الأنواع المختلفة لهذه المكاسب (على سبيل المثال تفصيل المكاسب من بيع الأصول المالية بحسب نوع الأصول المباعة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة لهذه المكاسب الأخرى.

سبب الإضافة:

أضيفت فقرة جديدة بعد الفقرة رقم ١١-٥ لاشتراط إفصاحات إضافية عن أنواع الدخل المعروضة في قائمة الدخل لتمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع الدخل والمكاسب المختلفة المعروضة في قائمة الدخل.

١٣.٥ (إضافة فقرة)

١٣.٥ يجب أن تفصح المنشأة عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد الناتجة من قروض تقليدية وسندات باستقلال عن تكاليف أنواع التمويل الأخرى مثل، الإيجار التمويلي، المرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود... الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للمصروفات التمويلية. ويجب أن تفصح المنشأة عن مصروفات الفوائد من القروض التقليدية والسندات أيا كان مبلغها.

سبب الإضافة:

أضيفت فقرة بعد الفقرة رقم ٥-١٢ المضافة أعلاه لاشتراط إفصاحات إضافية حول تكاليف التمويل لتعطي تفصيلاً عن أنواع تكاليف التمويل، وذلك لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مهمة للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات الشركة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

القسم ٥

قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل

نطاق هذا القسم

١.٥ يتطلب هذا القسم من المنشأة أن تعرض مجموع الدخل الشامل للفترة - أي أداءها المالي للفترة - إما في قائمة واحدة أو في قائمتين ماليتين. كما يحدد المعلومات التي سيتم عرضها في تلك القوائم وكيفية عرضها.

عرض مجموع الدخل الشامل

- ٢.٥ يجب على المنشأة أن تعرض مجموع دخلها الشامل للفترة إما:
- (أ) في قائمة دخل شامل واحدة، وفي تلك الحالة تعرض قائمة الدخل الشامل جميع بنود الدخل والمصروف المثبتة خلال الفترة، أو
- (ب) في قائمتين - قائمة للدخل وقائمة للدخل الشامل - وفي تلك الحالة تعرض قائمة الدخل جميع بنود الدخل والمصروف المثبتة خلال الفترة باستثناء تلك المثبتة ضمن مجموع الدخل الشامل خارج الربح أو الخسارة وفقاً لما هو مسموح به أو مطلوب بموجب هذا المعيار.
- ٣.٥ يعد التغيير من منهج القائمة الواحدة إلى منهج القائمتين، أو العكس، تغييراً في السياسة المحاسبية ينطبق عليه القسم ١٠ "السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء".

منهج القائمة الواحدة

- ٤.٥ في ظل منهج القائمة الواحدة، يجب أن تشمل قائمة الدخل الشامل جميع بنود الدخل والمصروف المثبتة خلال الفترة ما لم يتطلب هذا المعيار خلاف ذلك. ويوفر هذا المعيار معالجة مختلفة للحالات الآتية:
- (أ) تُعرض آثار تصحيح الأخطاء والتغييرات في السياسات المحاسبية على أنها تعديلات بأثر رجعي للفترات السابقة وليس على أنها جزء من الربح أو الخسارة في الفترة التي نشأت فيها (انظر القسم ١٠).
- (ب) تُثبت أربعة أنواع من الدخل الشامل الأخر، عند نشأتها، على أنها جزء من مجموع الدخل الشامل، خارج الربح أو الخسارة:
- (١) بعض المكاسب والخسائر الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (انظر القسم ٣٠ "ترجمة العملة الأجنبية")
- (٢) بعض المكاسب أو الخسائر الاكتوارية (انظر القسم ٢٨ "منافع الموظفين")
- (٣) بعض التغييرات في القيم العادلة لأدوات التحوط (انظر القسم ١٢ "موضوعات أخرى خاصة بالأدوات المالية").
- (٤) التغييرات في فائض إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات التي تم قياسها وفقاً لنموذج إعادة التقويم (انظر القسم ١٧ "العقارات والآلات والمعدات").

٥.٥ يجب على المنشأة أن تُدرج في قائمة الدخل الشامل، كحد أدنى، البنود المستقلة التي تعرض المبالغ التالية للفترة:

- (أ) الإيراد.
- (ب) تكاليف التمويل.
- (ج) النصيب من ربح أو خسارة الاستثمارات في المنشآت الزميلة (انظر القسم ١٤ "الاستثمارات في المنشآت الزميلة") وفي المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة (انظر القسم ١٥ "الاستثمارات في المشروعات المشتركة") والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (د) مصروف الضريبة باستثناء الضريبة المخصصة على البنود (هـ) و(ز) و(ح) (انظر الفقرة ٣٥.٢٩).
- (هـ) مبلغ واحد يشمل مجموع ما يلي:
- (١) الربح أو الخسارة بعد الضريبة من عملية غير مستمرة.
- (٢) المكاسب أو الخسائر بعد الضريبة، المعزوة لهبوط أو عكس الهبوط في قيمة الأصول في العمليات غير المستمرة (انظر القسم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول")، وذلك في وقت تصنيفها على أنها عمليات غير مستمرة وأيضاً بعد ذلك الوقت، والمكاسب أو الخسائر العائدة لاستبعاد صافي الأصول التي تنطوي عليها العملية غير المستمرة.
- (و) الربح أو الخسارة (لا يلزم عرض هذا البند المستقل إذا لم يكن لدى المنشأة أي بنود للدخل الشامل الأخر)
- (ز) كل بند من بنود الدخل الشامل الأخر (انظر الفقرة ٤.٥(ب)) مصنف بحسب طبيعته (باستثناء المبالغ الواردة في البند (ح)). ويجب تجميع هذه البنود في مجموعتين:
- (١) تضم إحداهما البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً وفقاً لهذا المعيار إلى ربح أو خسارة، أي تلك الواردة في الفقرات ٤.٥(ب)(١) و(٢) و(٤)؛
- (٢) وتضم الأخرى البنود التي سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً وفقاً لهذا المعيار إلى ربح أو خسارة عند استيفاء شروط معينة، أي تلك الواردة في الفقرة ٤.٥(ب)(٣).
- (ح) النصيب من الدخل الشامل الأخر للمنشآت الزميلة والمنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.
- (ط) مجموع الدخل الشامل (إذا لم يكن لدى المنشأة أي بنود للدخل الشامل الأخر، يمكنها استخدام مصطلح آخر لهذا البند المستقل مثل الربح أو الخسارة).

٦.٥ يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل عن البنود التالية على أنها تخصيصات للفترة:

- (أ) مبلغ ربح أو خسارة الفترة المنسوب لما يلي:
- (١) الحصة غير المسيطرة.
- (٢) ملاك المنشأة الأم.
- (ب) مجموع الدخل الشامل للفترة المنسوب لما يلي:
- (١) الحصة غير المسيطرة.
- (٢) ملاك المنشأة الأم.

منهج القائمتين

٧.٥ في ظل منهج القائمتين، يجب أن تعرض قائمة الدخل، كحد أدنى، البنود المستقلة التي تعرض المبالغ الواردة في الفقرات ٥.٥ (أ) - ٥.٥ (و) للفترة، مع الربح أو الخسارة على أنه آخر بند مستقل. ويجب أن تبدأ قائمة الدخل الشامل بالربح أو الخسارة على أنه أول بند مستقل فيها ويجب أن تظهر، كحد أدنى، البنود المستقلة التي تعرض المبالغ الواردة في الفقرات ٥.٥ (ز) - ٥.٥ (ط) والفقرة ٦.٥ للفترة.

المتطلبات التي تنطبق على كلا المنهجين

- ٨.٥ بموجب هذا المعيار، تُعرض آثار تصحيح الأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية على أنها تعديلات بأثر رجعي للفترات السابقة وليس على أنها جزء من الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها (انظر القسم ١٠).
- ٩.٥ يجب على المنشأة أن تعرض بنوداً مستقلة وعناوين رئيسية وأرقام إجمالية فرعية إضافية في قائمة الدخل الشامل (وفي قائمة الدخل، في حال عرضها)، عندما يكون مثل هذا العرض ملائماً لفهم الأداء المالي للمنشأة.
- ١٠.٥ لا يجوز للمنشأة أن تعرض أو تصف أي بنود للدخل والمصروف على أنها "بنود استثنائية" في قائمة الدخل الشامل (أو في قائمة الدخل، في حال عرضها) أو في الإيضاحات.

تحليل المصروفات

١١.٥ يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مُستند إما إلى طبيعة المصروفات، أو إلى وظيفة المصروفات داخل المنشأة، أيهما يوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة.

التحليل بحسب طبيعة المصروف

(أ) في ظل هذه الطريقة للتصنيف، تُجمَع المصروفات في قائمة الدخل الشامل بحسب طبيعتها (مثل الإهلاك، مشتريات المواد الخام، تكاليف النقل، منافع الموظفين، تكاليف الإعلان)، ولا يعاد تخصيصها بين الوظائف المتنوعة داخل المنشأة.

التحليل بحسب وظيفة المصروف

(ب) في ظل هذه الطريقة للتصنيف، تُجمَع المصروفات بحسب وظيفتها على أنها جزء من تكلفة المبيعات، أو على سبيل المثال، على أنها جزء من تكاليف التوزيع أو الأنشطة الإدارية. وبموجب هذه الطريقة، يجب على المنشأة أن تفصح، كحد أدنى، عن تكلفة المبيعات بشكل منفصل عن المصروفات الأخرى.